الفضول في الأصول

المُعْتَقَدُ الصَّغِيرُ لِلشَّيْخِ الكَبِيرِ أَلِي الشِّيرَ الشِّيرَ الشِّيرَ الشِّيرَ الْأِي كَنْ الشِّيرَ الْ

(ت ۲۷۱ هـ)

بعناية

نزار حمّاءي



الكتاب: الفُصُولُ فِي الأُصُولِ

المُولِنَف : الإمامُ أبو عَبْدِ الله مُحَدِّ بْنُ خَفِيفٍ الشِّيرازي (ت٣٧١هـ)

المعتنبي به: نزار حَمَّادي

الناشر: دار الإمام ابن عَرَفة

جُقُوقُ الطّبِع مَحَفُوطَتُ

الطبعة الأولى

٣٤٤٢هـ - ٢٢٠٢م

الفُصُول فِي الأُصُول

المُعْتَقَدُ الصَّغِيرُ لِلشَّيْخِ الكَبِيرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَّدِ بْنِ خَفِيفٍ الشِّيرَازِي (ت٣٧١هـ)

بعناية

نزار حمَّادي

----- ***** -----

بِسُــــــــــَــَمِلَاللَّهِ اَلرَّحُمْرِ اَلرَّحِيْمِ قَالَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بِنُ خَفِيفٍ قُدِّسَ سِرُّهُ

هَذَا مُعْتَقَدِي وَمُعْتَقَدُ الأَئِمَّةِ السَّادَةِ وَالعُلَمَاءِ القَادَةِ النَّادَةِ النَّادَةِ النَّادَةِ النَّذِينَ قَبْلِي وَفِي زَمَانِي مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

الحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَانَا السُّبُلَ، وَأَنْزَلَ إِلَيْنَا الكُتُبَ وَمَنَّ عَلَيْنَا بِالرُّسُلِ، بَيَّنَ الآثَارَ وَالسُّنَنَ، وَفَصَّلَ الآيَاتِ وَالسُّنَوَ، وَخَرَّمَ وَحَرَّضَ وَالسُّورَ، فَحَذَّرَ وَأَنْذَرَ، وَنَهَى وَأَمَرَ، وَحَرَّمَ وَحَرَّضَ وَالسُّورَ، فَحَذَّرَ وَأَنْذَرَ، وَنَهَى وَأَمَرَ، وَحَرَّمَ وَحَرَّضَ وَالسُّورَ، فَحَدَّرَمَ وَحَرَّمَ وَحَرَّضَ وَرَجَرَ، وَجَعَلَهَا عِظَةً لِمَنِ ٱتَّعَظَ، وَعِبْرَةً لِمَنِ ٱعْتَبَرَ، فَلِلَّهِ الحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ المُصْطَفَى، وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الأَخْيَارِ، وَصَحْبهِ الصَّادِقِينَ الأَحْبَارِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ العَاقِلَ مَنْ صَحَّحَ ٱعْتِقَادَهُ عُدَّةً لِلقَاءِ رَبِّهِ ذُخْرًا رَبِّهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ ذُخْرًا

لِمَعَادِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ عَبَثًا، وَلَمْ يُثْرَكُ سُدًى، فَيَجْتَهِدُ فِي تَوْثِيقِ عُرَى دِينِهِ، وَتَصْفِيَةِ عَمَلِهِ، وَتَصْحِيحِ عَبَادَتِهِ، فَبِهِ يَتِمُّ وَيَصْفُو، وَيَزِيدُ وَيَنْمُو، وَاللَّهُ المُوَفِّقُ لِسُبُلِ الرَّشَادِ وَلِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى.

فَصْلُ

فَأَوَّلُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ العَبْدُ ٱعْتِقَادُهُ التَّوْحِيدَ لِيَتِمَّ بِهِ سَائِرُ الأَّعْمَالِ، فَيَعْتَقِدُ:

- ـ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ ، لَا مِنْ حَيْثُ العَدَدُ ، وَلَا كَالآحَادِ .
 - ـ وَأَنَّهُ شَيْءٌ لَا كَالأَشْيَاءِ.
 - ـ وَأَنَّهُ لَا شِبْهَ لَهُ مِنْ خَلْقِهِ(١).

⁽١) ٱبنُ مجاهِدٍ: وإنما كان كذلك لأنَّهُ تعالى لو كان شَبِيهًا لشَيْء مِن خَلْقِه لَاقْتضى ذلك مِنَ الحَدَث والحَاجةِ إلى مُحْدِثٍ له ما ٱقتضاهُ ذلك الذي أشْبَهَهُ، أو ٱقتضى ذلك قِدَمَ ما أشْبَهَهُ مِنْ خَلْقِه، وقد قامتِ الأدلَّةُ على حدَث جميع الخَلْقِ وٱستحالة قِدَمَه. وَليسَ كونُه - عَزَّ وجَلّ - غيْرَ مُشْبِهِ للخَلْق ينْفِي وُجودَه؛ لأنّ طريق إثباته كونُه تعالى على ما اقْتضتْهُ العقولُ من دلالة أفعالِهِ عليه، دونَ مشاهدَتِهِ. (رسالة أهل الثغر، صسم على ما اقتضتْهُ العقولُ من دلالة أفعالِهِ عليه، دونَ مشاهدَتِهِ. (رسالة أهل الثغر،

- ـ وَلَا ضِدَّ لَهُ فِي مُلْكِهِ.
- ـ وَلَا نِدَّ لَهُ فِي صُنْعِهِ.
- ـ وَلَا هُوَ جِسْمٌ (٢) وَلَا عَرَضٌ (٣).
 - وَلَيْسَ بِمَحَلِّ لِلْحَوَادِثِ(١).
 - ـ وَلَا حَالُّ فِي الأَشْيَاءِ.
 - ـ وَلَا الأَشْيَاءُ حَالَّةٌ فِيهِ.
 - ـ وَلَا يَتَجَلَّى فِي شَيْءٍ.

⁽٢) السُّهْرَوردي: ليس بجسمٍ فإن الجسم ما كام مؤلفا، والمؤلف يحتاجُ إلى مؤلف. (آداب المريدين، ص١- ٢)

 ⁽٣) السُّهْرَوَرْدي: ولا هو بِعَرَضٍ؛ فإن العرض لا يبقى زمانين، والربُّ سبحانَهُ
 واجب البقاء. (آداب المريدين، ص٢)

⁽٤) ٱبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على أن شيئا صفاته لا يصح أن يكون مُحْدَثًا؛ إذ لو كان شيءٌ منها مُحْدَثًا لكان تعَالى قَبْلَ حدَثِهَا موصُوفًا بضِدِّهَا، ولو كان ذلك لخرَجَ عن الإلهَيَّةِ وصارَ إلى حُكْمِ المُحْدَثِينِ الَّذِينِ يلْحَقُهُم النقصُ ويختلف عليهم صفات الذم والمدح، وهذا يَسْتَحِيلُ على اللَّهِ عز وجل، وإذَا ٱسْتَحالَ ذلِكَ عليه وجَبَ أن يكُونَ لمْ يَزَلْ بصِفَةِ الكمالِ؛ إذ كان لا يَجُوزُ عليه الانتقالُ مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ. (رسالة أهل النغر، ص١٣٣)

- ـ وَلَا ٱسْتَتَرَ بِالحَوَادِثِ.
- وَأَنَّهُ الْعَالِمُ بِمَا كَانَ، وَبِمَا يَكُونُ، وَبِمَا لَا يَكُونُ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ.
 - ـ وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ.
 - ـ وَأَنَّهُ عَالِمٌ وَلَا مَعْلُومَ.
 - ـ وَقَادِرٌ وَلَا مَقْدُورَ .
 - ـ وَرَاءٍ وَلَا مَرْئِيَّ.
 - ـ وَرَازِقٌ وَلَا مَرْزُوقَ.
 - وَخَالِقٌ وَلَا مَخْلُوقَ.
 - ـ وَالعِلْمَ غَيْرُ الرُّؤْيَةِ.
- وَأَنَّهُ يَرَى الأَشْيَاءَ مَوْجُودَةً وَيَعْلَمُهَا مَعْدُومَةً،

فَالمَعْدُومُ لَيْسَ بِمَرْئِيٍّ وَلَا هُوَ شَيْءٌ.

- وَالصِّفَةَ لَا هِيَ المَوْصُوفُ، وَلَا غَيْرُ المَوْصُوفِ (°)، بَلْ هِيَ مَعْنَى فِي المَوصُوفِ قَائِمٌ بِالمَوْصُوفِ.

- وَهْوَ عَالِمٌ بِعِلْم، وَقَادِرٌ بِقُدْرَةٍ^(٦).

- وَالْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ مَأْخُوذَةٌ مِنَ السَّمْعِ: إِمَّا مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ رَسُولُهُ، أَوْ أَجْمَعَ اللَّهُ بِهِ رَسُولُهُ، أَوْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى صِفَتِهِ، لَا تُؤْخَذُ أَسْمَاؤُهُ تَلْقِيبًا وَلَا قِيَاسًا.

ـ وَالْأَسْمَ وَالصِّفَةَ لَيْسَا بِمَخْلُوقَيْن.

(٥) أبنُ مجاهِدٍ: لا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له عزّ وجلّ على ما دلّت عليه العقول واللغةُ والإجماعُ عليها أن تكون غَيْرَهُ؛ لأن غير الشيء هو ما يجوزُ مفارقتُهُ له على وجهٍ من الوجوهِ، والبارئ عزَّ وجلَّ لا تجوز مفارَقَةُ صفاتِهِ له؛ من قِبَلِ أن في مُفارقَتِها له ما يوجبُ حدَثَهُ وخروجَهُ عن الألوهية، وهذا يستحيلُ عليه. وَلا يجب إذا لم تكن هذه الصفاتُ غيرَهُ أن تكون نفسَهُ؛ لاستحالةِ كونه حياةً أو علما أو قدرةً؛ لأن من كان كذلك لم يتأتَّ منه الفعلُ، وذلك أن الفعلَ يتأتى من الحيِّ القادرِ العالِم، دون الحياةِ والعلم والقدرةِ. (رسالة أهل الثغر، ص١٥١ - ١٥٣)

(٦) أَبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على إثبات حيَاةٍ للَّهِ عزَّ وجل لم يَزَلْ بهَا حَيًّا، وعِلْمًا لم يزلْ به متكلِّمًا، وإرادةً لم لم يزل به عالِمًا، وقُدرَةً لم يَزَلْ بها قادِرًا، وكلامًا لم يزَلْ به متكلِّمًا، وإرادةً لم يَزَلْ بها مُرِيدًا، وسَمْعًا وبَصَرًا لم يَزَلْ بِهِ سمِيعًا بَصِيرًا. (رسالة أهل الثغر، ص١٣٩)

- وَكَلَامَ اللَّهِ مِنْهُ وَإِلَيْهِ (٧)، مَسْمُوعٌ وَمَكْتُوبٌ وَمَحْفُوظٌ وَمَكْتُوبٌ وَمَحْفُوظٌ وَمَتْلُوٌ وَمَدْرُوسٌ (٨).
 - وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ ٱسْتَوَى.
- وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا عِنْدَ الأَسْحَارِ، بِمَعْنَى الصَّفَةِ، لَا بِمعْنَى الٱنْتِقَالِ^(٩).
- وَأَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ، لَا بِيَدِ قُدْرَتِهِ، بَلْ بِيَدِ قُدْرَتِهِ، بَلْ بِيَدِ صِفَتِهِ (۱۱).

(٧) ٱبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على أنَّ أَمْرَهُ عزَّ وجلَّ وقوْلَهُ غيْرُ مُحْدَثٍ ولا مخلوقٍ. (رسالة أهل الثغر، ص١٥٣)

⁽٨) السُّهْرَوَرْدي: وأجمعوا على أن القرآن كلام الله، وأنه غير مخلوقٍ، مكتوبٌ في مصاحفنا، متلوِّ بألسنتنا، محفوظٌ في صدورنا. (آداب المريدين، ص٣)

⁽٩) آبنُ مجاهِد: وأجمعوا أنه عزَّ وجلَّ ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي على النبي ، وليسَ نُزولُهُ تعالى نُقْلَةً؛ لأنه ليس بجسم ولا جوهرٍ. (رسالة أهل الثغر، ص١٦٦ ـ ١٦٨) وقال: العلمُ قد أحاطَ بأن كلَّ متغيِّرٍ لا يكون قديمًا. (رسالة أهل الثغر، ص٥٥)

⁽١٠) آبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على أنَّ له تعالى يَدَيْنِ مَبْسُوطَتَيْن، مِنْ غَيْر أن تَكُونَ جَوارحَ، وأنَّ يَدَيْهِ غَيْرُ نِعْمَتِه. (رسالة أهل الثغر، ص١٦٠ ـ ١٦١)

- وَهَكَذَا جَمِيعُ الأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ ٱلَّتِي رُوِيَتْ فِي الصَّفَاتِ، يَعْتَقِدُهُ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا، لَا مُقَايَسَةً وَلَا مُفَاتَشَةً.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ تَعَالَى يَرَاهُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَمَا يَرُوْنَ القَيَامَةِ كَمَا يَرُوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا يُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ (١١)، مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ، وَلَا تَحْدِيدٍ إِلَى حَدٍّ مُسْتَقْبِلٍ، أَوْ مُستَدْبِرٍ، أَوْ فَوْقَ، أَوْ تَحْتَ، أَوْ يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً.
 - ـ وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، لَا يُنْسَبُ إِلَى الظُّلْم.
- وَأَنَّهُ يَحْكُمُ فِي مُلْكِهِ كَيْفَ يَشَاءُ بِلَا ٱعْتِرَاضٍ، فَلَا مَرَدَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ يُقَرِّبُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ سَبَبٍ، وَيُبَعِّدُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ سَبَبِ، وَيُبَعِّدُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ سَبَبِ(١٢)، إِرَادَتُهُ مِنْ عِبَادِهِ مَا هُمْ فِيهِ، بِرِضَاهُ

⁽١١) أَبنُ مجاهِدٍ: لم يرد النبي عَلَيْ أَنّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ مِثْلُ القَمَر؛ مِنْ قِبَل أَن النبيَ عَلَّ أَن النبيَ عَلَيْ اللَّهَ تعالى بالقمَر. (رسالة أهل الثغر، ص١٩٠) (١٢) أَبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على أَنَّهُ تعالَى لا لِأَفْعالِهِ عِلَلٌ. (رسالة أهل الثغر، ص١٩٤)

طَاعَتُهُمْ، وَالمَعْصِيَةُ بِمُرَادِهِ لَا بِرِضَاهُ.

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ يُعْطِى وَيَمْنَعُ ، وَيَذُمُّ وَيَمْدَحُ .

ـ وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الأَفْعَالَ لِلَّهِ تَعَالَى لَا لِلْخَلْقِ، وَاللَّكْتِسَابَ لِلْخَلْقِ، وَاللَّكْتِسَابَ لِلْخَلْقِ، وَاللَّكْتِسَابُ خَلْقُ اللَّهِ، لَا خَلْقُ لَهِمْ.

- لَا يُدْرِكُهُ الوَهْمُ (١٤).
- وَلَا يُحِيطُ بِهِ العِلْمُ.

⁽١٣) ٱبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على أنَّهُ تعالَى خَالِقٌ لِجَمِيع الحَوادِث وَحْدَهُ، لا خالِقَ لِشَيْءٍ منها سِوَاهُ. (رسالة أهل الثغر، ص٢٠٦)

⁽١٤) السُّهْرَوَرْدي: كلُّ ما تصوِّرَ في الوَهْم أو حواهُ الفهمُ فالله تعالى بخلافِهِ. (آداب المريدين، ص٢)

- وَلَا يَنْعَتُهُ الْعَقْلُ (١٥).
- ـ هُوَ الوَاحِدُ الأَحَدُ، الصَّمَدُ الفَرْدُ.
- ـ لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى وَالصِّفَاتُ العُلَى.
 - ـ لَهُ الحُكْمُ فِي الآخِرَةِ وَالأُولَى.
 - وَلَهُ الحَمْدُ وَالشُّكْرُ وَالثَّنَاءُ وَالمَجْدُ.

فَصْلٌ

- ـ ثُمَّ يَعْتَقِدُ أَنَّ النُّبُوَّةَ حَقٌّ.
- ـ وَأَنَّهَا الحُجَّةُ عَلَى الخَلْقِ القَاطِعَةُ لِلْعُذْرِ.
 - ـ وَأَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَلَيْهِ خَيْرُ الأَنْبِيَاءِ.
 - ـ وَخَاتِمُ النُّبُوَّةِ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ.
- طَاعَتُهُ فَرْضٌ، وَمُخَالَفَتُهُ كُفْرٌ، وَأَمْرُهُ حَتْمٌ إِلَّا مَا قَامَ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى نَدْبِهِ، وَأَفْعَالُهُ سُنَّةٌ.
 - ـ وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْسَ كَأَحَدِنَا مِنْ جَمِيع مَعَانِيهِ.

⁽١٥) السُّهْرَوَرْدي: ٱحْتَجَبَ عَنِ العُقُولِ، كَمَا ٱحْتَجَبَ عَنِ الأَبْصَارِ. (آداب المريدين، ص٢)

- ـ وَأَنَّهُ قَدِ ٱطَّلَعَ عَلَى عُلُومِ لَمْ يَدْعُ الخَلْقَ إِلَيْهَا.
 - وَأَنَّهُ الْعَالِمُ بِمَا كَانَ وَبِمَا يَكُونُ.
 - ـ وَأُخْبَرَ عَنْ عِلْمِ الغَيْبِ.
 - وَأَنَّهُ رُفِعَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ فِي المِعْرَاجِ ، لَا رُؤْيَا .
- وَأَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَلَّمَهُ وَأَوْصَاهُ وَفَرَضَ عَلَيْهِ وَأَبْاحَ لَهُ.
 - وَأَنَّهُ رَأَى الأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.
 - ـ وَدَخَلَ الجَنَّةَ.
 - ـ وَرَأَى النَّارَ.
 - ـ وَأَنَّهُ سَأَلَ فَأُعْطِيَ، وَقَالَ فَسُمِعَ.
 - ـ وَأَنَّهُ أَوَّلُ شَافِعٍ.
 - ـ وَأَنَّهُ أَوَّلُ مُشَفَّع.
 - ـ وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَقُومُ مِنَ الْقَبْرِ.
 - ـ وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ.
 - ـ وَأَنَّهُ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الإِنْس وَالجِنِّ كَافَّةً.

- ـ وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ نَسَخَتِ الشَّرَائِعَ ٱلَّتِي قَبْلَهُ.
 - ـ وَأَنَّهُ بَلَّغَ الرِّسَالَةَ ، وَنَصَحَ الأُمَّةَ .
- ـ وَأَنَّهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ.
- وَفَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ دُونَ أُمَّتِهِ، وَحَظَرَ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ
 أَبَاحَهَا عَلَى غَيْرِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِكْرَامًا لَهُ.

فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

فَصْلٌ

د ثُمَّ يَعْتَقِدُ أَنَّ الإِيمَانَ (١١) هُوَ صِفَةُ المُؤْمِنِ ، وَالتَّوْحِيدَ صِفَةُ المُؤْمِنِ ، وَالمَحَبَّةَ صِفَةُ صِفَةُ العَارِفِ ، وَالمَحَبَّةَ صِفَةُ المُحِبِّ ، كَمَا أَنَّ العِلْمَ صِفَةُ العَالِم ، وَالقُدْرَةَ صِفَةُ القَادِرِ . المُحِبِّ ، كَمَا أَنَّ العِلْمَ صِفَةُ العَالِم ، وَالقُدْرَةَ صِفَةُ القَادِرِ .

- ـ وَالإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ (١٧)، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.
 - ـ وَأَنَّهُ نُورٌ يُقْذَفُ فِي القَلْبِ ، لَا نُورُ الذَّاتِ.

⁽١٦) السلميُّ: قال محمَّدُ بن خفيف: الإيمانُ: تصديق القَلْبِ بما أعلمهُ الحقُّ من الغيوب. (طبقات الصوفية، ص٣٤٥)

⁽١٧) السُّهْرَوَرْدي: وأجمعوا على أن كمال الإيمان: إقرارٌ باللسان، وتصديقٌ بالجنان، وعمل بالأركان. (آداب المريدين، ص٥)

- وَالإِيمَانُ غَيْرُ الإِسْلَامِ، وَالتَّوْحِيدُ غَيْرُ المَعْرِفَةِ، وَالتَّوْحِيدُ غَيْرُ المَعْرِفَةِ، وَالمَعْرِفَةُ غَيْرُ الإِيمَانِ.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ مَعْرِفَةَ الإِثْبَاتِ لِلصَّانِعِ ضَرُوريَّةٌ، وَمَعْرِفَةَ الصِّفَاتِ مُكْتَسَبَةٌ، وَمَعْرِفَةَ الذَّاتِ (١٨) مَوْهِبَةٌ.

وَأَصْلُ الإِيمَانِ مَوْهِبَةٌ، وَشَرَائِطُهُ مُكْتَسَبَةٌ.

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ لِلْإِيمَانِ وَالمَعْرِفَةِ وَالتَّوْحِيدِ ظَاهِرًا وَحَقِيقَةً، وَأَنَّهُ دَعَا الخَلْقَ إِلَى ظَاهِرِهَا، وَهَدَى مَنْ شَاءَ لِحَقِيقَتِهَا.
 - وَكُلُّ مُؤْمِنِ مُسْلِمٌ، وَلَا كُلُّ مُسْلِم مُؤْمِنٌ (١٩).
 - ـ وَيَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّسْتِطَاعَةَ مَعَ الفِعْل.
 - ـ وَأَنَّ نَعِيمَ أَهْلِ الجَنَّةِ بَاقٍ مَعَ بَقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.
 - ـ وَأَنَّ المُؤْمِنِينَ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ.
 - ـ وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الكَبَائِرَ لَا يُخَلَّدُ فَاعِلُهَا فِي النَّارِ.

⁽١٨) في (ب): مَعْرِفَة التَّخْصِيص.

⁽١٩) يعتقد . . . مؤمن: مؤخر في (ب).

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُجْبِرُ عِبَادَهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ (٢٠).
- وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ، إِلَّا بِفَضْلِهِ وَمِنَّتِهِ (٢١).
 - وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ.
 - ـ وَالنَّارَ حَقُّ.
 - ـ وَالْبَعْثَ حُقٌّ.
 - ـ وَالحِسَابَ حَقُّ.
 - ـ وَالمِيزَانَ حَقُّ.
 - وَالصِّرَاطَ حَقُّ.

(٢٠) آبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا أيضًا على أن الكافرين غير قادرين على العلم بما دعوا إليه مع تشاغلهم بالإعراض عنه وإيثارهم الجهلَ عليه، مع كونهم غير عاجزين عن ذلك ولا ممنوعين منه؛ لصحة أبدانهم وقدرتهم على ما تشاغلوا به من الإعراضِ عنه وآثروه من الجهل عليه، وإنما أتوا في ذلك من جهة إعراضهم عنه وسوء اختيارهم في التشاغل بتركه، ولو كَرِهُوا ما هم عليه من الإعراض عن تأمل أدلة الله التي نبههم نبيُّهُ عليها ودعاهم إلى تأملها لتأتى لهم ذلك وحصل لهم العلمُ به والقدرة عليه. (رسالة أهل الثغر، ص ٢١٤ ـ ٢١٥)

(۲۱) في (ب): وَمَنَّه.

- ـ وَسُؤَالَ مُنْكَرِ وَنَكِيرِ حَتُّ.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُلَيْهِمْ ثُمَّ عُلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ خَيْرَ القُرُونِ مَنْ بُعِثَ فِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، ثُمَّ التَّابِعُونَ، ثُمَّ الأَفْضَلُ بِالأَعْمَالِ، وَمَنْ رَأَيْنَا مِنْهُ فَضْلًا شَهِدْنَا لَهُ بِهِ.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ مَنْ شَهِدَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَصَلَّى إِلَى القِبْلَةِ، وَاتَى الزَّكَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَحَجَّ البَيْتَ، لَمْ نَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالكُفْرِ إِلَّا عَلَى عَلَيْهِ بِالكُفْرِ إِلَّا عَلَى عَلَيْهِ بِالكُفْرِ إِلَّا عَلَى عَلَيْهِ بِالكُفْرِ إِلَّا عَلَى مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الكُفْرِ وَوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِهِ، مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الكُفْرِ وَوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِهِ، مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ مَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ مَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ السَّعَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ السَّعَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهِ مَعَانِي اللَّهُ عَنِ الْعَلَيْسَ بِكَافِرٍ . وَمَنْ لَمْ يَحُجَّ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ . وَمَنْ لَمْ يَحْجَ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ . وَمَنْ لَمْ يَحْجَ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ . وَمَنْ لَمْ يَحْبَ الْعَمْلِينَ ﴾ [ال عمران: ١٩] ، وَمَنْ لَمْ يَحْجَ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ . وَهِ عَلَيْسَ بِكَافِرٍ . وَمَنْ لَمْ يَحْبَ الْعَمْلَى فَيْ مَنْ الْعَالَى اللَّهِ عَلَيْسَ بِكَافِهِ . وَمَنْ لَمْ يَحْبَعُ فَيْسُ مِنْ مُعَانِي الْعَمْلِي فَوْلِهِ اللْهِ الْعَلْمَ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْلَى الْمُ اللّهِ الْمُ اللّهِ الْمُ الْ

ـ وَيُصَلِّي خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

⁽۲۲) في (ب): له.

- ـ وَيُطِيعُ الوَالِيَ وَلَوْ كَانَ عَبْدًا حَبشِيًّا.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ أَخْبَارَ الآحَادِ تُوجِبُ العَمَلَ، وَلَا تُوجِبُ العِمْلَ، وَلَا تُوجِبُ العِلْمَ، وَأَخْبَارَ التَّوَاتُرِ تُوجِبُ العِلْمَ وَالعَمَلَ (٢٣).
- وَالْعَقْلُ لَا يُحَسِّنُ وَلَا يُقَبِّحُ، بَلِ الشَّرْعُ يُحَسِّنُ وَلَا يُقَبِّحُ، بَلِ الشَّرْعُ يُحَسِّنُ وَيُقَبِّحُ (٢٤).
 - ـ وَالشَّرْعُ حَاكِمٌ عَلَى العَقْل.
 - ـ وَالنَّاسُ عَلَى العَدَالَةِ حَتَّى يَظْهَرَ الجَرْحُ.
 - ـ وَالْأَشْيَاءُ عَلَى الإِبَاحَةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ الحَظْرِ.
- وَأَمْوَالُ المُسلِمِينَ وَذَبَائِحُهُمْ حَلَالٌ، إِلَّا مَا رُأَيْنَا فِيهِ (٢٠) التَّحْرِيمُ.

⁽٢٣) ولا توجب . . . والعمل: ليس في (ب).

⁽٢٤) أَبنُ مجاهِدٍ: وأَجْمَعُوا على أَنَّ القبيحَ مِنْ أَفْعالِ خَلْقِه: ما نهَاهُمْ عَنْه وزَجَرَهُمْ عَنْ وغَرْهُمْ عَنْ وَنَجَرَهُمْ عَنْ وَغَلِه، أو أَباحَهُ لَهُمْ. (رسالة أهل الثغر، ص١٩٨ - ١٩٩)

⁽٢٥) في (أ): فيهم.

فَصْلٌ

وَنَذْكُرُ فِي الفَصْلِ الرَّابِعِ مَا يَخْتَصُّ بِهَذِهِ الطَّائِفَةِ، أَعْنِي الصُّوفِيَّةَ دُونَ غَيْرِهِمْ:

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الفَقْرَ أَفْضَلُ مِنَ الغِنَى (٢٦).
- وَأَنَّ الفَقِيرَ الصَّابِرَ الصَّادِقَ أَفْضَلُ مِنَ الغَنِيِّ الشَّاكِرِ.
 - ـ وَالزُّهْدُ فِي الكُلِّيَّةِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي البَعْض.
 - وَالوُّصُولُ إِلَى الحَقِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ العِبَادَةِ مُحَالٌ.
 - ـ وَالرُّؤْيَةُ فِي دَارِ الدُّنْيَا مُحَالٌ.
 - ـ وَالنُّبُوَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الوِلَايَةِ.
 - وَلَا يُبْلَغُ إِلَى دَرَجَةِ النُّبُوَّةِ بِالعِلْمِ وَالْعَمَلِ.
 - ـ وَالمُعْجِزَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ، وَالكَرَامَةُ لِلْأَوْلِيَاءِ.
 - ـ وَالْفِرَاسَةُ بِسَبَبٍ.
 - وَالمُحَدَّثُ وَالمُكَلَّمُ غَيْرُ صَاحِبِ الفِرَاسَةِ.

 ⁽٢٦) السُّهْرَوَرْدي: وأَجْمَعُوا على أَنَّ الفَقْر أَفْضَلُ مِنَ الغِنَى إذا كانَ مقرونًا بالرِّضى.
 (آداب المريدين، ص٥)

- وَالحُرِّيَّةُ مِنْ رِقِّ العُبُودِيَّةِ بَاطِلٌ (٢٧)، وَمِنْ رِقِّ النُّفُوسِيَّةِ جَائِزٌ (٢٨).
 - ـ وَالعُبُودِيَّةُ لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ.
- وَالصِّفَاتُ المَذْمُومَةُ مِنَ العَارِفِينَ تَفْنَى، وَمِنَ المُريدِينَ تَخْمُدُ (٢٩). المُريدِينَ تَخْمُدُ (٢٩).
 - وَالرُّجُوعُ بَعْدَ الوُّصُولِ جَائِزٌ.
- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ العَبْدَ يُنْقَلُ فِي الأَحْوَالِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى نَعْتِ الرُّوحَانِيَّةِ، فَيَعْلَمُ الغَيْبَ، وَتُطْوَى لَهُ الأَرْضُ، وَيُعْنِ عَلَى المَاءِ، وَيَغِيبُ عَنِ الأَبْصَارِ (٣٠٠).

⁽٢٧) السُّهْرَوَرْدي: وأجمعوا أن الأمر والنهي وأحكام العبودية لازمةٌ للعبدِ ما دام عاقلا، غيْرَ أنّه إذا صفا قلبُهُ مع الله تعالى تسقط عنه كلفة التكاليف، لا نفس وجوبها. (آداب المربدين، ص٧)

⁽٢٨) السُّهْرَوَرْدي: الحُرِّية مِن رقِّ النَّفْس جائِزَةٌ في حَقِّ الصِّدِّيقين. (آداب المريدين، ص٩)

⁽٢٩) أورده السُّهْرَوَرْدي بلفظ: والصفات المذمومةُ تفنى من العارفين، وتخْمُدُ في حقِّ المريدينَ. (آداب المريدين، ص٩)

⁽٣٠) أورده السُّهْرَوَرْدي بلفظه ، إلا قوله: فيَعْلَمُ الغَيْب. (آداب المريدين ، ص٩)

- وَالسُّكْرُ لِلْمُرِيدِينَ حَقُّ، وَلِلْعَارِفِينَ بَاطِلٌ، وَغَلَبَاتُ الحَقِّ عَلَى سَائِرِ الخَلْقِ جَائِزَةٌ.
- وَالْأَحْوَالُ لِلْمُتَوَسِّطِينَ، وَالمَقَامَاتُ لِلْعَارِفِينَ، وَالمَقَامَاتُ لِلْعَارِفِينَ، وَالشِّدَّةُ لِلْمُرِيدِينَ.
 - ـ وَالصَّحْوُ أَفْضَلُ مِنَ السُّكْرِ.
 - ـ وَالإِفَاقَةُ أَفْضَلُ مِنَ اللَّصْطِلَام.
 - ـ وَدُخُولُ العَارِفِ فِي الْأَسْبَابِ غَيْرُ قَادِحٍ فِي حَالِهِ.
 - ـ وَإِذَا صَحَّ التَّوَكُّلُ (٢١) لَمْ يَضُرَّ اللَّه خَارُ.
- وَنَعْتَقِدُ أَنَّ عِصْيَانَ الأَنْبِيَاءِ سَبَبٌ لِقُرْبِهِمْ، وَفَوَائِدُ

لِأُمَّتِهِمْ، وَلَا يُسَمَّوْنَ عُصَاةً بِعِصْيَانِهِمْ، بَلْ نَقُولُ: ﴿وَعَصَيَ

ءَادَمُ ﴾ [طه: ١١٨] ، وَلَا نَقُولُ: هُوَ عَاصٍ.

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ التَّصَوُّفَ لَيْسَ بِعِلْمٍ وَلَا عَمَلٍ، بَلْ هُوَ صِفَةٌ وَحِلْيَةٌ تَتَحَلَّى بِهَا ذَاتُ الصُّوفِيِّ، وَلَهُ عِلْمٌ وَعَمَلٌ،

⁽٣١) السُّلميُّ: قال محمَّدُ بن خفيف: التَّوكُّلُ: هُوَ الٱكْتِفَاءُ بِضَمَانهِ، وَإِسْقَاطُ التُّهْمَةِ عَنْ قَضَائهِ. (طبقات الصوفية، ص٣٤٥)

- وَهْوَ مِيزَانُ العِلْمِ وَالعَمَلِ.
- ـ وَالتَّصَوُّفُ غَيْرُ الفَقْرِ (٣٢).
 - ـ وَالتَّقْوَى غَيْرُ التَّصَوُّفِ.
- وَلَيْسَ لِلْفَقِيرِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الأَسْبَابِ، وَلِلصُّوفِيِّ التَّصَرُّفُ فِي التَّصَرُّفُ فِيهَا.
- وَالْأَحْوَالُ لَا نِهَايَةَ لَهَا ، وَلِكُلِّ حَالٍ نِهَايَةٌ فِي الحَالِ .
 - وَالْمَعْرِفَةُ وَالْإِيمَانُ وَالتَّوْحِيدُ لَيْسَتْ بِأَحْوَالٍ.
- وَالوَجْدُ لَيْسَ بِحَالٍ، وَهْوَ مَصْحُوبُ العَبْدِ فِي الأَحْوَال.
 - ـ وَمَعْرِفَةُ المُتَعَرِّفِينَ غَيْرُ مَعْرِفَةِ المُعَرَّفِينَ.
- وَالسَّمَاعُ لِلْعَارِفِينَ جَائِزٌ، وَلِلْمُرِيدِينَ بَاطِلٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِحَالٍ وَلَا قُرْبَةٍ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى عَلَى الجُمْلَةِ لِكَثْرَةِ آفَاتِهِ

⁽٣٢) السُّهْرَوَرْدي: الفقرُ غيرُ التَّصوُّف، بل نِهايتهُ بدايتُه. وليْسَ الفَقْرُ عندهم الفاقةَ والعُدْم فحَسْب، بل الفَقْرُ المَحْمُود الثَّقَةُ باللَّهِ والرِّضَى بِما قسَمَ. (آداب المريدين، ص٧)

وَعِظُم فِتْنَتِهِ.

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَجِدُهُ الوَاجِدُ فَهْوَ وَجْدُهُ لَا غَيْرُهُ، وَالحَقُّ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ، وَمَنْ سَمِعَ بِاللَّهِ كَفَرَ، وَمَنْ سَمِعَ بِاللَّهِ كَفَرَ، وَمَنْ سَمِعَ بِاللَّهِ كَفَرَ، وَمَنْ سَمِعَ بِمَخْلُوقٍ - بِمَعْنَى النُّقُوسِيَّةِ - فَسَقَ.

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الوَاجِدَ المُتَحَقِّقَ مَحْفُوظٌ، وَأَهْلُ الغَلَبَاتِ يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَفُوتُهُمْ بِهِ الوَاجِبَاتُ، فَإِنْ أَفَاقُوا عَادُوا، وَإِنْ مَضَوْا فِي سَكْرَتِهِمْ عُذِرُوا.

- وَالشَّيْطَانُ لَا يَعْلَمُ مَا فِي قُلْبِ العَبْدِ، وَلَيْسَ لَهُ سِوَى الوَسْوَسَةِ شَيْءٌ.

- وَيَعْتَقِدُ أَنَّ النَّفْسَ غَيْرُ الرُّوحِ، وَالرُّوحَ غَيْرُ الحَيَاةِ، وَالرُّوحُ تَفُارِقُهُ إِلَّا إِذَا وَالحَيَاةُ لَا تُفَارِقُهُ إِلَّا إِذَا مَاتَ، وَالحَيَاةُ لَا تُفَارِقُهُ إِلَّا إِذَا مَاتَ، وَهْيَ مَخْلُوقَةٌ.

هَذَا كُلُّ مَا حَضَرَ فِي الوَقْتِ، وَفِيهِ مُقْنَعٌ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلْيَكُنْ بَعْدَ ذَلِكَ ٱعْتِقَادُكَ فِي النَّاسِ الخَيْرَ وَالنَّصْحَ

وَالْأَمَانَةَ ، وَٱحْذَرْ فِيهِمُ الغَدْرَ وَالخِيَانَةَ ، فَهْوَ طِبَاعُهُمْ .

وَٱعْتَقِدْ فِي نَفْسِكَ السُّوءَ وَالعَدَاوَةَ، وَفِي الشَّيْطَانِ العَصْيَانَ وَالمُخَالَفَةَ حَتَّى تَنْجُوَ مِنْهُمَا.

وَٱعْتَقِدْ فِي مَوْلَاكَ الفَضْلَ وَالمِنَّةَ وَحُسْنَ الظَنِّ وَالْمِنَّةَ وَحُسْنَ الظَنِّ وَالرَّجَاءِ آخِرَ عَهْدِكَ بِاللَّنْيَا وَأَوَّلَ عَهْدِكَ بِالآخِرَةِ، فَهْوَ لَا يُخْيِّبُ رَجَاءَكَ وَلَا يَقْطَعُ أَمَلَكَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

